Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (3): 30 Mar 2020
P: 108 - 126

AJSRP
ISSN: 2522- 3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (3): 30 مارس 2020 م
ص: 108 - 126

The Impact of Manufacturing Industries on Economic Growth in the Kingdom of Saudi Arabia during (1990- 2018)

Reem Saeed Al- Ghamdi
Faculty of Business Administration || Al- Baha University || KSA
Maha Alandejani
Faculty of Economics and Administration || King Abdulaziz University || Jeddah || KSA

Abstract: The study examined the effect of the impact of manufacturing industries on the economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia، and to analyze the size of manufacturing growth and its contribution to the economic growth. This study is based on the descriptive analytical approach to identify the development of manufacturing industries in Saudi Arabia and the size of its impact on the growth of the Saudi economy and also based on the methodology of standard analysis using time series data، and the application of unit root testing and common integration and multiple linear regression by applying an Ordinary Least Square (OLS)، to examine the relationship between the rate of economic growth، the rate of GDP of manufacturing، the rate of oil exports، the rate of industrial loans، and the rate of exports of manufacturing industries. The results indicate to negative impact of manufacturing industries، oil exports and industrial exports on economic growth in the long term، despite their positive impact in the short term and the existence of a direct correlation between the rate of growth of oil exports and economic growth in the short term، and the inverse relationship of industrial loans and industrial exports on economic growth. The study summarized several recommendations، including that decision makers need to pay attention to manufacturing industries and oil exports taking into account the long- term risks of global oil markets and import prices، and the adoption of more extensive policies with regard to industrial loans and maximize industrial exports to affect economic growth positively.

Keywords: manufacturing، economic growth، joint integration.

أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1990- 2018)

ريم سعيد الغامدي
كلية إدارة الاعمال || جامعة الباحة || الباحة || المملكة العربية السعودية
مها الانديجاني
كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة الملك عبد العزيز || جدة || المملكة العربية السعودية

الملخص: تناولت الدراسة أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتحليل حجم نمو الصناعات التحويلية ومساهمتها في النمو الاقتصادي.حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتعرف على تطور الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية وحجم تأثيرها في نمو الاقتصاد السعودي وايضا اعتمدت على منهجية التحليل القياسي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، وتطبيق اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك والانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) ،لاختبار العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الناتج المحلي للصناعات التحويلية ومعدل الصادرات النفطية ومعدل

القروض الصناعية ومعدل صادرات الصناعات التحويلية. وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للصناعات التحويلية والصادرات النفطية والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، رغم تأثيرهم الإيجابي في المدى القصير ووجود علاقة طردية بين معدل نمو الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في المدى القصير وعلاقة عكسية للقروض الصناعية والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها على متخذ القرار الاهتمام بالصناعات التحويلية والصادرات البترولية مع الاخذ في الحسبان توقعات مخاطر أسواق النفط العالمية وأسعار الواردات على المدى البعيد، واتباع سياسات أكثر توسعاً فيما يتعلق بالقروض الصناعية وتعظيم الصادرات الصناعية لتؤثر على النمو الاقتصادي ايجاباً.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك.

المقدمة

تحتل الصناعة في أي بلد مكانة مميزة وذات قيمة عالية في نمو وبناء الاقتصاديات في البلدان المتقدمة والصاعدة والنامية على حد السواء، ويعود ذلك لما لها من وزن هام في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تشغيل الأيدي العاملة وحل مشاكل البطالة والفقر وزيادة حصيلة الصادرات ونمو قطاع التجارة الخارجية وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والتوازن العام ورفع مستوى المعيشة، لذلك يعتبر تطوير القطاع الصناعي هدفاً رئيسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في مختلف المجتمعات ويساعد في تحقيق معدل عالي للنمو الاقتصادي وهو الهدف الرئيسي لأي اقتصاد(عابد، 2012: 2).

تختلف الأهمية النسبية لكل مجموعة من الصناعات التحويلية السعودية اختلافًا كبيرًا فهنالك صناعات تتميز بكثرة منشآتها الصناعية كالصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية المكررة، حيث تشكل 1.23% من مجموع المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية ومن حيث عدد عمال تشكل ما نسبته 2.21% من مجموع عمال الصناعات التحويلية. أما بالنسبة لإجمالي التمويل فنجد أن نسبة هذه الصناعة قد قفزت لتبلغ 4.54 % من إجمالي تمويل الصناعة ككل. ويعزى ذلك لاعتبار صناعات الكيماوية والمنتجات البترولية المكررة من الصناعات الكثيفة التي تحتاج إلى تمويل ضخم لإنشائها والتباين الكبير بين هذه النسبة ونسبتي عدد العمال ورأس المال يعزى إلى أنه هذه الصناعات تستخدم التقنيات المتقدمة والعمالة الماهرة والمؤهلة تأهيلاً جيدا(وزارة التعليم العالي، 1419).

مشكلة البحث

تعتبر الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية من الفروع الاساسية الهامة للقطاع الصناعي وإحدى روافد النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث استخدمت المملكة اسلوب المنافسة في الصناعات خلال السنوات الاخيرة الماضية وبذلك انتعش النمو الاقتصادي.

على ضوء ذلك تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: هل لصناعات التحويلية تأثير على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية؟

فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة الاتي:

1- يوجد علاقة طردية بين إجمالي ناتج الصناعة التحويلية وإجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية.
2- يوجد علاقة طردية بين إجمالي الصادرات النفطية وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية.
3- يوجد علاقة طردية بين إجمالي القروض الصناعية وإجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية.

اهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في قياس وتحليل أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2018 -1990،أيضا تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف المرجوة، ويمكن إبراز أهم تلك الأهداف بالنقاط التالية:

1- التعرف على مفهوم الصناعة التحويلية وأهميتها وطبيعتها.
2- التعرف على حجم تطور نمو الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية ومساهمتها في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.
3- التطرق لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وأثره على نمو الصناعات التحويلية.
4- دراسة أثر الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي للفترة1990- 2018.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة لارتباط اقتصاد المملكة العربية السعودية بعائدات قطاع الصناعة حيث تلعب الصناعات التحويلية دور كبير في عملية النمو الاقتصادي، وتساهم في رفع الناتج المحلي وتعتبر ذات أهمية بالغة في التطور الاقتصادي للأمم، لكونها تساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع، وتعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة في المملكة العربية السعودية. وتكمن أهمية الدراسة في الأهمية الاقتصادية والتنموية للصناعة التحويلية لما لها من دور في توفير مواد تعتبر اولية بالنسبة لصناعات تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية (شمعون، 2017: 200- 201).

تحقيقاً لهدف زيادة النمو الاقتصادي فإن دراسة العلاقة بين الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي تعتبر من الدراسات والبحوث الهامة على صعيد المملكة العربية السعودية، لأنه على حد علمنا لا توجد دراسة بحثت تأثير الصناعات التحويلية في المملكة العربية، مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت عدة دول من الوطن العربي، كما تتميز هذه الدراسة بحداثة الفترة الزمنية ويمكن إبراز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- تمثل الصناعة التحويلية إحدى أهم الأنشطة الاقتصادية المولدة للدخل وأهمها في تحفيز النمو الاقتصادي والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول وأهمها البلدان النامية.
2- تتبلور الأهمية الرئيسية للدراسة في تقييم الأثر الاقتصادي والتنموي للصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية.

2- منهجية البحث

اعتمد إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث يهدف هذا المنهج إلى تسليط الضوء على الدور الاقتصادي والتنموي للصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية والتعرف على تطور الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية وتبيان حجم تأثيرها في نمو الاقتصاد السعودي ولأجل ذلك سيتم الاستناد على البيانات الأولية من مصادرها الرسمية والمتمثلة في (الهيئة العامة للإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي، وزارة التجارة والصناعة، البنك الدولي) وايضا تم الاعتماد على المصادر الثانوية لأثراء البحث والمتمثلة في الكتب والرسائل والدوريات والدراسات المُحكمة والمقالات والأوراق البحثية.

كما سيتم الاستناد إلى منهجية التحليل القياسي وذلك بهدف استقصاء أثر الصناعات التحويلية في نمو الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990- 2018، وذلك من خلال استخدام برنامج الأفيوز كونه الأكثر تناسباً لنموذج الانحدار الخطي المتعدد.

3- الدراسات السابقة

نظرا للأهمية النظرية لموضوع الصناعات التحويلية وأثرها في النمو الاقتصادي فهناك العديد من الدراسات التي تناولته بشقية النظري والقياسي ونذكر فيما يلي اهم هذه الدراسات ليس على سبيل الحصر:

دراسة شمعون (2017) التي هدفت إلى قياس أثر النمو في قطاع الصناعات التحويلية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015 -1983 ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على طريقة التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ وذلك لتحديد وقياس العلاقة بين المتغيرين في الأجلين الطويل والقصير، وقد اكدت النتائج باستخدام اختبار الأثر Trace test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum eigenvalues test على وجود التكامل المشترك بين النمو في قطاع الصناعات التحويلية وبين التغير الذي يحدث في معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، كما اكدت نتائج الاختبارات على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

دراسة بوهيدل (2016) هدفت إلى قياس أهمية الصناعات التحويلية للاقتصاد الجزائر خلال الفترة -2005 2014، وذلك من خلال قياس مساهمتها في الناتج الخام الوطني بالإضافة إلى مقارنة معدلات النمو المحققة داخل هذه الصناعة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بغرض الوقوف على حجم واتجاه تأثيرها في الاقتصاد الوطني.

دراسة Siddiqi andKhan (2011) هدف إلى قياس تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الباكستان خلال الفترة 2008 -1964، وتم الاعتماد على الاسلوب البحثي القياسي من خلال بناء نموذج انحدار خطي متعدد، وذلك بهدف قياس العلاقة بين الصناعات التحويلية والتنمية الاقتصادية في الباكستان، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الباكستان.

دراسة حماد (2009) هدف إلى قياس أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، حيث تناولت الدراسة مفهوم الصناعة التحويلية وتطورها في سوريا وأهم التحديات التي تواجه نموها، وخلصت الدراسة إلى أن الصناعة التحويلية السورية قد تأثرت بنسبة 20 % بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008.

دراسة Al AWAD (2010) هدفت إلى التعرف على دور التصنيع والعملية التحويلية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية للصناعات التحويلية في نمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، وأنه إحدى مصادر تنويع الدخل وزيادة الناتج غير النفطي.

دراسة العثمان وعلي (2014) تناولت أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2012 -1986، ولقد تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي والقياسي، وتم بناء نموذج انحدار خطي متعدد، وخلصت الدراسة إلى أن الصناعات التحويلية تؤثر إيجابياً على التجارة الخارجية.

دراسة الهزايمة (1993) قام بدراسة مدى تأثير التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الأردن على المستوى الاجمالي خلال الفترة 1990 -1968، وتوصلت دراسته إلى أن ارتفاع مستوى تأثير الطلب المحلي على نمو الانتاج الصناعي التحويلي وانخفاض تأثير الطلب الخارجي وقلة تأثيره على نمو الانتاج الصناعي التحويلي.

دراسة Alamro (2014) هدفت إلى التعرف على تأثير السياسة المالية على التنافسية السعرية لقطاع الصناعات التحويلية في الأردن للفترة 2011 -1980، واعتمدت تلك الدراسة على المنهج القياسي من خلال اختبار نموذج الانحدار الخطي وطريقة المربعات الصغرى المعدلة، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للضرائب المباشرة على الدخل وتأثير إيجابي للنفقات الحكومية على تنافسية القطاع الصناعي في الأردن.

دراسة عابد (2012) هدفت إلى تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في قطاع غزة خلال الفترة 2010 -2005، واستخدمت اسلوب تحليل السلاسل الزمنية، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عدد المنشآت الصناعية والنمو الاقتصادي في قطاع غزة، كما توصلت إلى وجود تأثير سلبي للأوضاع السياسية والأمنية على القطاع الصناعي ونمو الاقتصاد الفلسطيني.

تتفق الدراسة هذه مع الدراسات السابقة في وجود أهمية اقتصادية وتنموية متنامية للصناعات التحويلية حيث يرافق تلك الصناعات نمو الاقتصاديات المختلفة المتقدمة والنامية على حد السواء كما ايضا تتفق الدراسة مع تلك الدراسات في حاجة الاقتصاديات المختلفة لتركيز الاستثمار في القطاع الصناعي لما له من دور بارز في توليد الدخل، كما ترى الدراسة أن النمو الاقتصادي الحقيقي هو النمو الذي يتولد وينجم عن تطور ونمو القطاع الصناعي المستدام، حيث لا قيمة لأي نمو اقتصادي ما لم ينعكس إيجابياً في توفير فرص العمل والحد من مشكلتي البطالة والفقر.

حيث تضيف أهمية هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنه سوف تتناول أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي باستخدام الأساليب الوصفية والقياسية خلال الفترة 2018 -1990، انطلاق من مبدأ تطوير قطاع الصناعات الوطنية بصفة عامة والصناعات التحويلية بصفة خاصة لتدعيم القطاع الصناعي كونه الرافد الأهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقاً للتنمية الاقتصادية في رؤية 2030 وايضا ان ما يميز هذه الدراسة ان نطاق تطبيقها على المملكة العربية السعودية، كما تتميز هذه الدراسة بحداثة الفترة الزمنية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في انها تناولت أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية بجانب بعض المتغيرات المهمة في النموذج المقدر وهي متغير الصادرات النفطية للمقارنة بينه وبين الصناعات التحويلية من حيث جوهرية الأثر وحجمه وتأثيره المستقبلي، كما قارنت الدراسة كذلك بين صادرات الصناعة التحويلية والقروض الصناعية المقدمة للقطاع الخاص في هذا الصدد من حيث جوهرية الأثر وحجمه وتأثيره المستقبلي.

بمعنى اخر، اعتمدت الدراسة أربعة متغيرا تفسيرية تفسر التغير في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية، وهي مساهمة الصناعات التحويلية، عائدات الصادرات البترولية القروض المتاحة للقطاع الصناعي، وصادرات الصناعات التحويلية، كما ان هذه البيانات لكافة المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي الذي تبنته الدراسة اخذت بصيغة معدلات النمو في هذه المتغيرات وذلك تحقيقاً لهدف اتساق المتغيرات الذي يؤدي الي حسن التقدير الدالي في النموذج ويكون اكثر قدرة على تفسير وعكس الواقع.

من ناحية الفترة الزمنية للدراسة والتوقعات بشأنها، فنلاحظ انها تقع ضمن الفترة المتسقة مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والتي من ابرز توجهاتها في هذا الصدد الاعتماد على الصادرات غير النفطية والتي يمثلها في هذا الدراسة كل من متغير الصناعات التحويلية مقارنة بالصادرات النفطية والصادرات الصناعية.

4- الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم الصناعة التحويلية وأهميتها وطبيعتها.

تعتبر الصناعة من أهم الأنشطة الاقتصادية الهامة والتي يمكن من خلالها تحويل المواد الخام الأولية إلى أشياء مصنعة في صورة سلع وخدمات جديدة لتحقيق منافع كبيرة، وللصناعة أهمية كبيرة في حياة الشعوب، حيث تؤدي إلى ارتفاع قيمة المواد الخام بعد تصنيعها واستيعاب أعداد كبيرة من القوى العاملة، لذلك تحتل مركزاً مهماً في الحياة الاقتصادية. والقطاع الصناعي وتطوره بات مرآة حقيقية للتعرف على مدى تقدم الاقتصاديات الدول، حيث يعتبر أحد أهم عناصر هيكل الاقتصاد والتي تساهم في نجاح عملية التحديث الاقتصادي والمفتاح الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية. وللصناعة الدور البناء في تغيير معالم بنى وهياكل الإنتاج إضافة إلى تغيير أسلوب المعيشة، حيث يشير كارل ماركس إلى أن الفرق بين اقتصادات الدول المتقدمة والمتخلفة لا يعود إلى ماهية الإنتاج بل يكمن في وسائل العمل المستخدمة في الإنتاج أي في أدوات الصناعة، ولأهمية الصناعة في البناء الاقتصادي لجأت الدول النامية إلى الاهتمام بالتصنيع لتحقيق عدة أهداف اقتصادية أهمها التالي (الاخرس، 2005: 135- 140):

- العمل على زيادة الدخل القومي من خلال زيادة رصيدها من العملات الأجنبية.
- التقليل من مشكلة البطالة والتخفيف من وطأتها بشتى أنواعها.
- إيجاد سوق للخدمات المحلية وتنويع مصادر الدخل القومي.
- استغلال أمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات.

الصناعة التحويلية: تعرف بأنها الصناعة التي تتناول المادة الخام بالتحوير والتشكيل لتحويلها إلى صورة أخرى أكثر ملائمة لحاجات الإنسان، فهذه الصناعة تعتمد على المواد الخام التي يمكن الحصول عليها من الصناعات الأولية أو من الصناعات التحويلية الأخرى، كما تعتمد على القوى المحركة والوقود إلى حد كبير، ولذلك تتطلب أن تكون سهلة الاتصال بالسوق المستهلكة (الغمري، 2018: 5).

وتظهر البيانات والتحليلات التي قام بها الصندوق الصناعي أن تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية (غير تكرير النفط) قد شهد تطوراً كبيراً خلال العقدين الماضيين. ومنذ بداية عقد التسعينات أصبح قطاع المنتجات الكيماوية يحتل موقع الصدارة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات التحويلية (غير تكرير النفط). ومن القطاعات التي شهدت تطوراً كبيراً أيضاً قطاع صناعة المعدات والآلات، وقطاع منتجات البناء وقطاع المنتجات الغذائية. وفي الوقت الحاضر تسهم هذه القطاعات الأربعة بالنصيب الأكبر من إجمالي الناتج المحلي للصناعة التحويلية السعودية(صندوق التنمية الصناعية السعودية، 2009، تقرير اقتصادي: المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة2007- 2016).

تتكون الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية من الفروع والمكونات التالية (الغمري، 2018: 10):

1- صناعة المواد الغذائية والمشروبات:

تشمل على صناعة المواد الغذائية والمشروبات والالبان وتعبئة المياه وحفظ وتجميد الاسماك واللحوم.

2- صناعة الملبوسات والمنسوجات والجلود:

تشمل صناعة الغزل والنسيج، وخاصة صناعة السجاد والخيام والعباءات وصناعة الأحذية والجلود وغيرها.

3- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية:

تشمل صناعة وتشغيل الأخشاب، وصناعة الأثاث والتركيبات الخشبية والتنجيد، إلى جانب المصانع الخشبية الجاهزة.

4- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر:

تشمل صناعة الورق والكرتون والأوعية، والورق الحساس، والصناعات المرتبطة بها.

5- صناعة الكيماويات والمنتجات البترولية المكررة وصناعة المطاط:

تشمل صناعة الكيماويات الصناعية كالغازات والأصباغ والاسفنج الصناعي والبلاستيك والصابون مستحضرات التجميل، وصناعة تكرير النفط والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية.

6- صناعة مواد البناء والخزف والزجاج:

تشمل صناعة منتجات الخزف والفخار والزجاج، والإسمنت ومصانع الطوب البلوك والجبس والأنابيب، وصناعة الحجر الطبيعي وألواح الجرانيت، والرخام الصناعي.

7- الصناعات الأساسية المعدنية:

تشمل صناعات الحديد والصلب، وصناعة سبك المعادن.

8- صناعة المنتجات المعدنية:

تشمل صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية، وصناعة الآلات والمعدات، وآلات المكاتب والمحاسبة وصناعات الأجهزة الكهربائية، والأجهزة الطبية، وصناعة معدات النقل وتدوير المعادن.

9- صناعة اخرى لم تصنف:

تشمل باقي الصناعات التي لم تندرج تحت أي صنف كصناعة الذهب والمجوهرات.

2. تطور نمو الصناعة التحويلية ومساهمتها في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

يُعتبر التصنيع جوهر النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان النامية والذي لا يمكن بدونه التغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدولة، حيث تعتبر الصناعة في تطوير القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل قاعدة أساسية لإحداث نمو حقيقي(مصبح، 2012: 2).

كما يلعب القطاع الصناعي دور هام وبارز في نمو الاقتصادات المختلفة المتقدمة والنامية على حد السواء، إذ يُعتبر رافداً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ساهم القطاع الصناعي تاريخياً في خلق اقتصادات رائدة ومراكز مميزة في التصنيع غيرت بشكل كبير الواقع الاقتصادي للكثير من البلدان حيث رافق عملية النمو الصناعي نمواً في حجم وفرة فرص التصدير والاستيراد، والكثير من الاقتصاديات ومنها الخليجية تعطي أهمية وأولوية للقطاع الصناعي، وذلك بهدف تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وتقليص الاعتماد على مصادر الريع النفطية كأحد الأهداف الرئيسية للاقتصاد السعودي، لتحقيق مزيداً من الاستقرار والتوازن الاقتصادي خصوصا مع تفاقم الأزمات الاقتصادية، ومنها أزمة تراجع أسعار النفط في السوق العالمي(عثيث، 2015: 3)

يتضح من الشكل (1) ان الصناعات التحويلية شهدت نمواً ملحوظا حيث حقق الناتج المحلي للصناعات التحويلية نمواً مطرداً، حيث ارتفع من 635،37 مليون ريال عام 1990 إلى 806،377مليون ريال عام 2018، أي أنه قد تضاعف بحدود 10.03 مرة وبمتوسط نمو سنوي يبلغ 34.58%، ويعود ذلك النمو في الصناعات التحويلية إلى ما تمتلكه المملكة العربية السعودية من ثروات استراتيجية وأهمها النفط. إضافة إلى ذلك دعم الحكومة للاستثمارات

في القطاعات الصناعية المتنوعة، وعلى رأسها صناعة البتروكيماويات والنفط والصناعات الاخرى المرتبطة بها(مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018، التقرير السنوي).

الجدول (1) إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990- 2018م

السنة	إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية بمليون ريال
1990	37.635
1991	42.134
1992	46.064
1993	45.074
1994	47.343
1995	51.359
1996	57.965
1997	62.350
1998	58.094
1999	62.800
2000	68.290
2001	69.206
2002	72.795
2003	86.267
2004	100.254
2005	117.466
2006	135.471
2007	154.959
2008	175.100
2009	174.600
2010	218.171
2011	252.003
2012	270.180
2013	278.071
2014	306.189
2015	311.215
2016	311.959
2017	332.901
2018	377.806

الشكل (1): تطور الناتج المحلي للصناعة التحويلية في المملكة

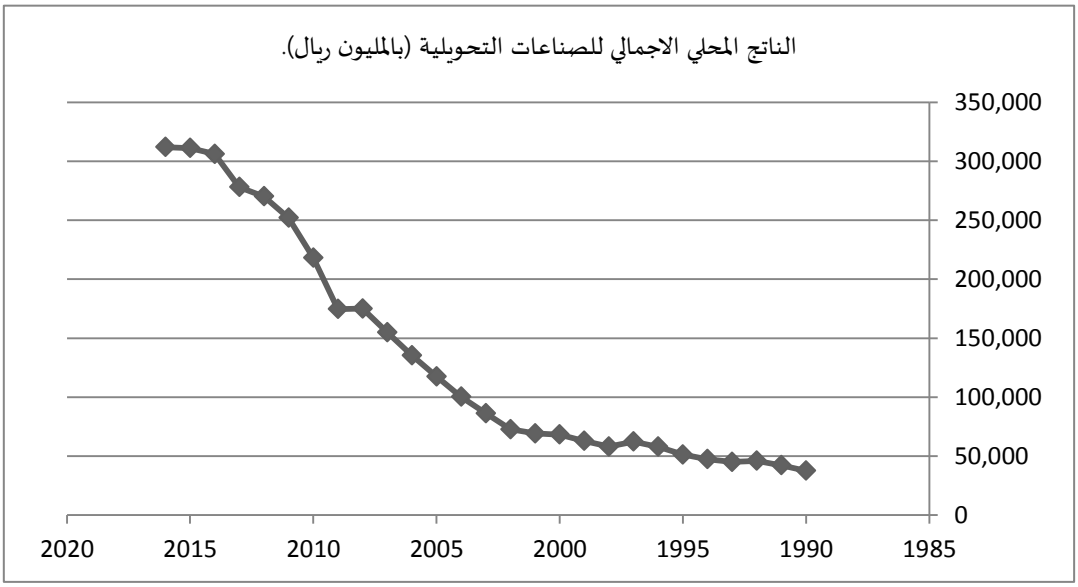

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الجدول (2) إجمالي الناتج المحلي السعودي وناتج الصناعات التحويلية في السعودية للفترة 1990- 2018م

السنة	إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية بمليون ريال	إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية بمليون ريال
1990	440.525	37.635
1991	495.176	42.134
1992	513.394	46.064
1993	497.965	45.074
1994	506.231	47.343
1995	536.820	51.359
1996	594.191	57.965
1997	621.533	62.350
1998	550.408	58.094
1999	606.439	62.800
2000	710.681	68.290
2001	690.516	69.206
2002	711.022	72.795
2003	809.279	86.267
2004	970.283	100.254
2005	1230.771	117.466
2006	1411.491	135.471
2007	1558.827	154.959
2008	1949.238	175.100
2009	1609.117	174.600

السنة	إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية بمليون ريال	إجمالي ناتج الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية بمليون ريال
2010	1980.777	218.171
2011	2517.146	252.003
2012	2759.906	270.180
2013	2799.927	278.071
2014	2836.314	306.189
2015	2453.512	311.215
2016	2424.144	311.959
2017	2582.197	332.901
2018	2949.456	377.806

الشكل (2) العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية وإجمالي الناتج المحلي السعودي

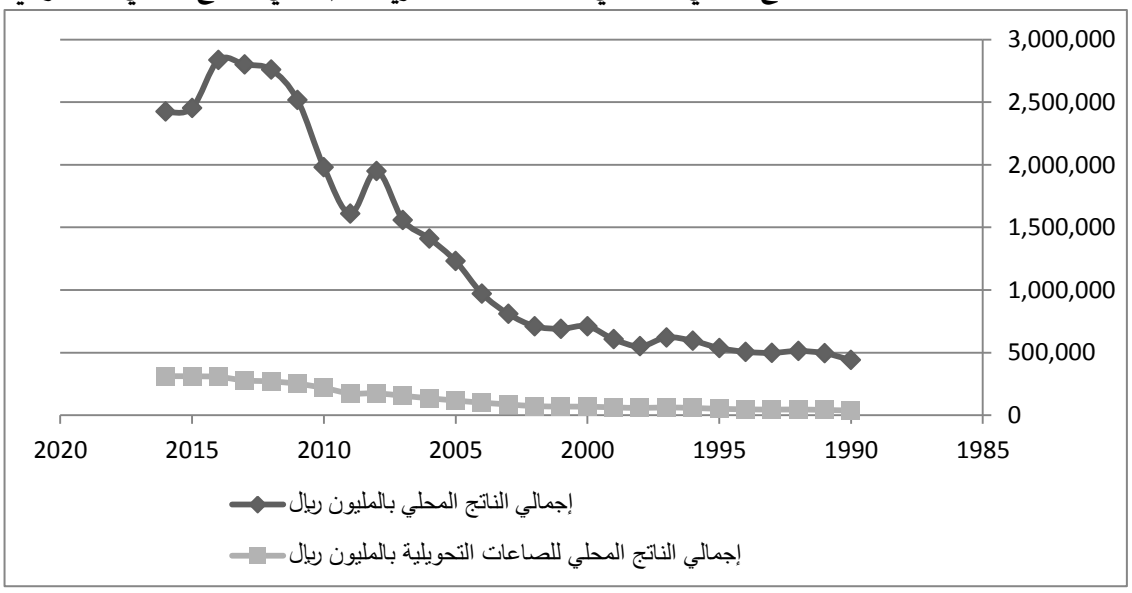

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

من خلال الشكل (2) يتضح وجود علاقة قوية بين إجمالي ناتج الصناعات التحويلية والناتج الإجمالي في المملكة، وهذا يتفق مع النظريات الاقتصادية، حيث يساهم النمو في الصناعة التحويلية إلى ترك أثار إيجابية على الاقتصاد ككل، وذلك من خلال زيادة مطردة في الناتج الإجمالي.

خلال الفترة 2018 -1990 نما الناتج الاجمالي المحلي في المملكة العربية السعودية بحدود 6.69 مرة، حيث ارتفع الناتج الاجمالي المحلي من 525،440 مليون ريال عام 1990 إلى 456،949،2 مليون ريال عام 2018، ولكن خلال هالفترة شهد نمو الناتج المحلي الاجمالي تذبذبات ملحوظة ويعود ذلك لتأثره بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، وأهمها انعكاسات الأزمة المالية العالمية عام 2008والتذبذب المستمر في أسعار النفط خصوصاً في العام 2014.

شهدت الأعوام (1993،1999،2001،2002،2009) معدلات نمو سالبة، ويعود ذلك لعدة أسباب وهي تراجع أسعار النفط، والاضطرابات السياسية بسبب حرب الخليج، واندلاع الأزمة المالية العالمية، ورغم تلك المعدلات السلبية، إلا أن الناتج قد شهد نمو بلغ بالمتوسط 4 % خلال الفترة 1990- 2018 (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018، التقرير السنوي).

واما الناتج المحلي للصناعات التحويلية خلال الفترة 2018 -1990 تضاعف بحدود 10.03 مرة، ففي العام 1990 بلغ الناتج المحلي للصناعات التحويلية نحو 635،37 مليون ريال، ووصل إلى 806،377 مليون ريال عام 2018(مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018، التقرير السنوي).

الجدول رقم (3) إجمالي عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية في المملكة للعام 2017

فروع الصناعة التحويلية	إجمالي عدد المشتغلين
صُنع المنتجات الغذائية	11.891
صُنع المشروبات	1.019
صُنع منتجات التبغ	86
صُنع المنسوجات	2.387
صُنع الملبوسات	32.951
صُنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	147
صُنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين	4.991
صُنع الورق ومنتجات الورق	355
الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجّلة	1.428
صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	136
صُنع المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية	1.525
صنع المنتجات الصيدلانية الأساسية والمستحضرات الصيدلانية	99
صنع منتجات المطاط واللدائن	788
صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	4.674
صنع الفلزات القاعدية	606
صنع منتجات المعادن المشكلة (باستثناء الآلات والمعدات)	21.269
صنع الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	150
صنع المعدات الكهربائية	619
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع أخر	378
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات	337
صناعة معدات النقل الأخرى	51
صناعة الأثاث	9.986
الصناعة التحويلية الأخرى	516
إصلاح وصيانة وتركيب الآلات والمعدات	12.426

الشكل (3): إجمالي عدد المشتغلين في نشاط الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية

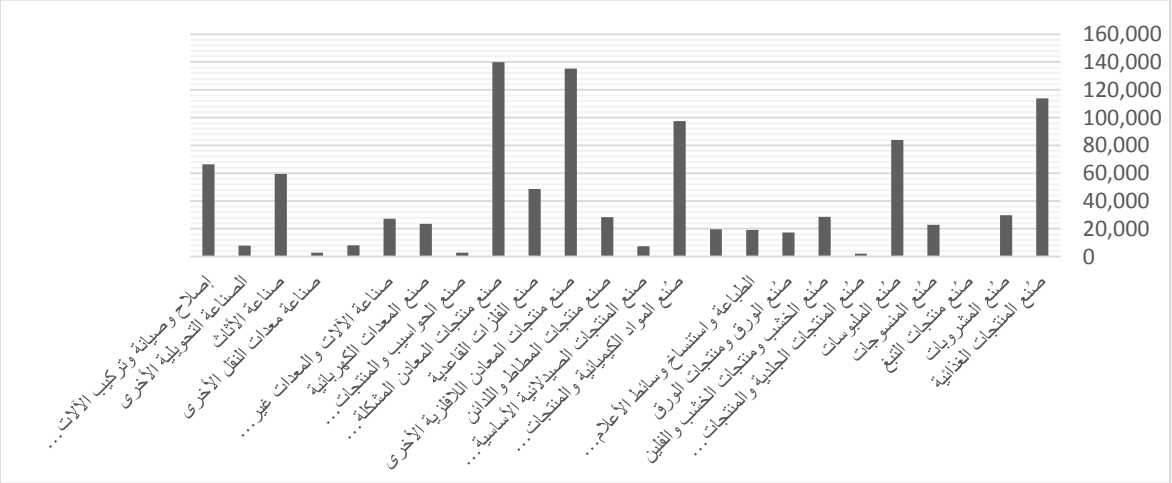

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

من خلال الشكل (3) يتضح أن أكثر الصناعات التحويلية التي تستحوذ على أكبر عدد للمشتغلين عام 2017 هي كالتالي: صناعة منتجات المعادن المُشكلة باستثناء الآلات والمعدات، حيث بلغ عدد المشتغلين نحو 821،139 عامل، ويشكلون ما نسبته 14.07% ويلي صناعة المعادن من حيث الأهمية في التشغيل صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى حيث بلغ عدد المشتغلين 135.287 عامل، ويشكلون نحو 13.61%، وجاءت صناعة التبغ بأقل صناعة في عدد العاملين حيث بلغ عدد عمال التبغ نحو 255 عامل.

بينما تُعتبر صناعات المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية الأكثر أهمية في حصة الايرادات الكلية حيث بلغت ايرادات هذه الصناعة نحو 466،626،181 مليون ريال، وتشكل تلك النسبة 27.03% وتُعتبر صناعة التبغ في المملكة العربية السعودية الصناعة الأقل من حيث ايرادات الصناعات التحويلية، حيث بلغت في العام 2017 ما قيمته 102،28 ألف ريال(هيئة العامة للإحصاء، 2017، الاحصاءات السنوية).

الجدول رقم (4) إجمالي صادرات الصناعات التحويلية في المملكة للفترة 1990- 2018م

السنة	إجمالي صادرات الصناعات التحويلية بمليون ريال
1990	5.661
1991	5.513
1992	5.742
1993	5.819
1994	7.878
1995	10.166
1996	10.435
1997	11.036
1998	9.961
1999	9.189
2000	12.125
2001	13.478
2002	13.704
2003	16.200

السنة	إجمالي صادرات الصناعات التحويلية بمليون ريال
2004	18.673
2005	24.329
2006	26.441
2007	31.239
2008	36.102
2009	29.628
2010	40.168
2011	60.948
2012	66.636
2013	68.340
2014	73.370
2015	57.951
2016	49.441
2017	52.901
2018	53.064

الشكل (4) إجمالي صادرات الصناعات التحويلية للمملكة

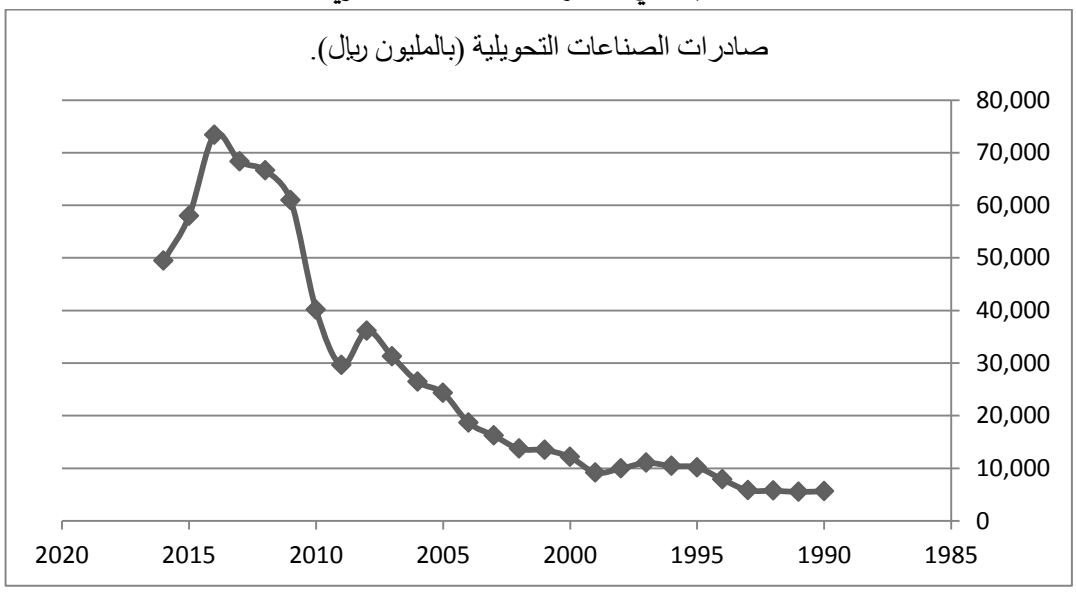

(المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي)

يتضح من الشكل (4) ارتباط صادرات الصناعة التحويلية بمتغيرات الاقتصاد العالمي حيث تعتبر الأكثر تأثراً بفعل بعض الأزمات العالمية، ففي العام 1998 تراجع إجمالي صادرات الصناعات التحويلية بحدود 0.09% عن العام 1997، حيث بلغ إجمالي صادرات الصناعات التحويلية عام 1998 ما قيمته 961،9 مليون ريال، بينما بلغت القيمة لعام 1997 نحو 036،11 مليون ريال، ويعود ذلك لوجود معاناة الاقتصاد العالمي من أزمة الركود وانخفاض أسعار النفط على أثر أزمة جنوب شرق أسيا، وفي العام 2009 تراجعت حصيلة صادرات الصناعات التحويلية، حيث بلغت 102،36 مليون ريال، بينما بلغت في العام 2008 نحو 628،29 أي تراجعت في العام 2009 بنسبة 17.19% وهي نسبة عالية جداً، ويعزو سبب التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على الأسواق والتجارة

الخارجية، وفي العام 2015 تراجعت حصيلة صادرات الصناعات التحويلية بنسبة 21% ويعود ذلك لأزمة النفط في أواخر العام 2014، حيث بلغت حصيلة صادرات الصناعات التحويلية في المملكة عام 2015 نحو 951،57 بعدما بلغت 370،73 مليون ريال عام 2014(الهيئة العامة للإحصاء، 2017، الاحصاءات السنوية).

3. انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وأثره على نمو الصناعات التحويلية

لقد رافق انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية تحقيقها للعديد من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، حيث انعكس ذلك في شتي مناحي الحياة في المملكة، ويمكن إبراز أهم الفوائد والمكاسب الناتجة عن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية بالنسبة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية كما يلي(سرهيد، 2013: 27):

1- تطوير جودة السلع والخدمات في شكل خاص، وأداء الاقتصاد السعودي في شكل عام نتيجة لضغوط المنافسة العالمية.
2- توفير السلع والخدمات للسعوديين بسعر تنافسي يناسب مداخيلهم.
3- تسوية وحل الخلافات والمنازعات التجارية بطريقة مهنية مُحترفة من طريق المنظمة بحيث تحفظ للسعوديين وشركائهم الاقتصاديين حقوقهم.
4- تحقيق العدالة للجميع في الأسواق العالمية من دون تحيز لدولة على حساب أخرى ما دامت عضواً في المنظمة.
5- تشجيع المنظمة على النمو الاقتصادي العالمي، وتحقيق الفرص المواتية لنمو قطاع التجارة على المستوى المحلي والإقليمي.
6- الاستفادة من المعلومات التجارية التي تمتلكها المنظمات والمراكز الدولية.

لقد حققت صناعة البتروكيماويات السعودية مكاسب جمة بسبب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، ويعود ذلك إلى اعتبار تلك الصناعات بأنها صناعة موجهة للتصدير(سرهيد، 2013: 28).

4. دراسة أثر الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي للفترة 1990- 2018.نستخدم لتوصيف نموذج الدراسة النموذجالقياسي لمتغيرات الدراسة، حيث يتضمن النموذج قياس أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وبافتراض ان الصناعة التحويلية تؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومن أجل قياس هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة تفترض الدراسة أن الدالة هي:

$$GDP_{n،t} = F(NI،OX،IC،IX)_{n،t}$$

نموذج الدراسة:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 NI + \beta_2 OX + \beta_3 IC + \beta_4 IX + U$$

GDP: معدل النمو الاقتصادي،NI: معدل نمو الصناعات التحويلية،OX: معدل نمو الصادرات النفطية،IC: معدل نمو القروض الصناعية،IX: معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية$\beta_1\beta_2\beta_3\beta_4$: معاملات النموذج، U:المتغير العشوائي.

اتبعت الدراسة اختبار جذر الوحدة الذي يفحص بيانات السلاسل الزمنية من حيث مدى استقرارها واختبار التكامل المشترك الذي يوضح مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

أ- **نتائج اختبارات السكون لمتغيرات النموذج:**

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج

جدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Variable	ADF	
	Level	1st Difference
GDP	-3.826*	- - - - -
IN	-3.986*	- - - - -
OX	-6.672*	- - - - -
IC	-5.128*	- - - - -
IX	-3.355*	- - - - -

* معنوي عند مستوى 1%.

يتضح من الجدول(5) أن جميع متغيرات الدراسة ساكنة في المستوى (Level) من خلال اختبار ديكي فولار المطور (ADF)، وقد تحقق شرط السكون للمتغيرات وبناءً عليه فإن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج متكاملة (Integration) من حيث المستوى.

ب- **نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسون Johansson:**

بعد تحقق شرط السكون في السلاسل الزمنية تم إجراء اختبار التكامل المشترك من أجل اختبار مدى وجود علاقة بين متغيرات النموذج. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك.

جدول (6) نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون)

اختبار القيمة العظمي Maximum		
فرض العدم عدد متجهات التكامل المشترك	القيمة الحرجة Critical value %5	معدل الامكانية Likelihood Ratio
لا يوجد (None*)	33.87	58.03
على الأكثر يوجد متجه واحد	27.58	34.42
على الأكثر متجهين	21.13	25.26
على الأكثر ثلاث متجهات	14.26	14.94
على الاكثر اربع متجهات	3.84	4.77

يتضح من الجدول السابق أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى (Likelihoo Ratio) بلغت(33.87) وهي أكبر من القيمة الحرجة (58.03) عند مستوى دلالة 5%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك في نموذج تقدير أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

ج- **تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي:**

في ضوء نتائج اختبارات السكون والتكامل المشترك السابقة تم تقدير العلاقة الانحدارية للمتغير التابع على المتغيرات المستقلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول (7) نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي

variable	coefficient	S.E	t- statistics	P.value
C	2.513	1.554	1.616	0.119
IN	0.186	0.130	1.428	0.166
OX	0.306	0.136	2.245	0.034
IC	0.001	0.056	0.031	0.975
IX	-0.020	0.066	-0.302	0.765
(ajd R^2: 0.229) (R^2: 0.343) DW=0.816				

* معنوي عند مستوى 1%.

من الجدول السابق يتضح وجود مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة (dw) بلغت 0.816، وهذا يدل على وجود مشكلة ارتباط ذاتي في النموذج ومن أجل حل هذه المشكلة استخدمت الباحثة طريقة الفرق (different) وتم حل المشكلة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (8) نتائج تقدير معاملات الانحدار في النموذج القياسي بعد حل مشكلة الارتباط

variable	coefficient	S.E	t- statistics	P.value
C	-0.576	0.734	-0.785	0.441
D(IN)	0.010	0.079	0.130	0.897
D(OX)	0.325	0.079	4.114	0.000
D(IC)	-0.001	0.034	-0.052	0.958
D(IX)	0.029	0.044	0.656	0.518
(ajd R^2: 0.549) (R^2: 0.621) DW=2.33				

* معنوي عند مستوى 1%.

من خلال الجدول السابق يمكن كتابة النموذج على النحو التالي:

$$GDP = -0.576 + 0.010\ \beta1 + 0.325\ \beta2 - 0.001\ \beta3 + 0.029\ \beta4 + \varepsilon$$

د- **تحليل نتائج نموذج قياس أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:**

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل للنموذج (0.549)، وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 54.9% من التغير الحاصل على معدل النمو الاقتصادي، وأن ما نسبته (55.1%) يعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج.

كما بلغ معامل انحدار (IN) (0.010) وبقيمة احتمالية (0.897) وهي أكبر من 5% وهذا يعني ان متغير (IN) لا يؤثر في معدل النمو الاقتصادي.

كما بلغ معامل انحدار (OX) (0.010) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من 5% وهذا يعني ان متغير (OX) يؤثر في معدل النمو الاقتصادي ؛ وهذا يعني أن زيادة ال OX بمقدار 1% سيرافقه زيادة في معدل النمو السكاني بمقدار 32.5%.

كما بلغ معامل انحدار (IC) (- 0.001) وبقيمة احتمالية (0. 958) وهي أكبر من 5% وهذا يعني ان متغير (IC) لا يؤثر في معدل النمو الاقتصادي.

كما بلغ معامل انحدار (IC) (0.029) وبقيمة احتمالية (0. 518) وهي أكبر من 5% وهذا يعني ان متغير (IC) لا يؤثر في معدل النمو الاقتصادي.

خلاصة النتائج

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في التالي:

1- ان أكبر محدد للنمو الاقتصادي وفي الاتجاه العكسي في المدى البعيد هوالصناعات التحويلية وصادرات النقط، وبالتالي زيادة معدل الصناعات التحويلية يؤدي إلى تقليص معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في المملكة العربية السعودية، هذه النتيجة تشير إلى ان الصناعات التحويلية والصادرات النفطية لا يؤثران ايجاباً في زيادة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في المدي البعيد، على الرغم من انهما يحتلان الصدارة في زيادة النمو الاقتصادي في المدى القصير.
2- وجود علاقة طردية في الأجل القصير بين التغير في معدل النمو الاقتصادي ومعدل الصادرات النفطية مما يوضح ان الصادرات النفطية لها تأثير كبير وجوهري في الأجل القصير على النمو الاقتصادي.
3- لا يوجد تأثير للقروض الصناعية ومعدل نمو صادرات الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
4- معدل نمو الصادرات النفطية يتأثر بدرجة كبيرة بمعدل النمو الاقتصادي اكثر من المتغير نفسه في الأجل الطويل.
5- النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتأثر كثيراً بالصناعات التحويلية ولا الصادرات النفطية و الصادرات الصناعية.

التوصيات

وبناء على النتائج السابقة، تُقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات:

1- الاهتمام بالصناعات التحويلية، والصادرات النفطية مع الاخذ في الحسبان توقعات مخاطر أسواق النفط العالمية وأسعار الواردات على المدي البعيد.
2- اتباع سياسات اكثر توسعاً فيما يتعلق بالقروض الصناعية وتعظيم الصادرات الصناعية لتؤثر على النمو الاقتصادي ايجاباً.
3- زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي وقطاع الصادرات غير النفطية مما ينعكس على تقليل مخاطر الاعتماد على النفط وخلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة وتوازن سعر الصرف وتقليل عجز الموازنة في المدى القريب والبعيد.
4- على صناع السياسات الاقتصادية الاهتمام اكثر بالاستثمار في راس المال البشري لأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي بالمملكة في الأجل القصير والأجل الطويل.

المصادر والمراجع

- الأخرس، إبراهيم. (2005). التجربة الصينية الحديثة في النمو: هل يمكن الاقتداء به.ط1. دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. مصر.
- بوهيدل، سليم.(2016). "قياس أهمية الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة 2005- 2014".مجلة الاقتصاد الصناعي. العدد 11.
- حماد، إياد.(2009)." دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- السرهيد، عارف.(2013).جهود خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز أل سعود ودوره في نهضة العالم العربي الإسلامي.ط1.دار الجنادرية للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
- سهيل ،عثعيث.(2015). "القطاع الصناعي في دولة الأمارات: الفرص والتحديات". موقع صناعات الشركة القابضة العامة http://www.senaat.co/
- شمعون، احمد.(2017) ."تأثير النمو في القطاع الصناعات التحويلية على النمو في الناتج المحلي الاجمالي للملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 2015" -1983.مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي:21(61): 200- 201.
- عابد، طارق.(2012)."تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة حالة قطاع غزة للفترة 2010 -2005"، رسالة ماجستير. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- العثمان، نورة، علي، نشوى.(2014)."أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية"، بحث بكالوريوس. جامعة الملك سعود. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- الغمري، سامي.(2018)."أهمية الصناعة التحويلية السعودية: دراسة جغرافية تحليلية
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية". جامعة الملك عبد العزيز. جدة. المملكة العربية السعودية.
- هزايمة، محمد.(1993) ."أثر التجارة الخارجية على نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في الاردن". مجلة دراسات منشورات الجامعة الاردنية:22(3).
- مصبح، نائل.(2012)."أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية منطقة غزة الصناعية"، رسالة ماجستير. جامعة الأزهر. غزة. فلسطين.
- وزارة التعليم العالي.(1419) .اطلس المملكة العربية السعودية. دار الملك عبدالعزيز. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- الصندوق التنمية الصناعية السعودية ،(2009)." المصانع القائمة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2007 -2016 https://www.sidf.gov.sa/ar/MediaCenter/Pages/AnnualReport.aspx
- قاعدة بيانات البنك الدولي،(2017)."الاقتصاد والنمو".https://data.albankaldawli.org/country تاريخ الدخول:1441/1/15هـ
- مؤسسة النقد العربي السعودي،(2018). "التقرير السنوي" http://www.sama.gov.sa/ar- sa/Economic Reports/Pages/YearlyStatistics.aspx
- هيئة الإحصاء العامة،(2017). "الإحصاءات السنوية"/https://www.stats.gov.sa

- siddiqi, khan(2011):" Impact of Manufacturing Industry on Economic Growth in Case of Pakistan: A Kaldorian Approach, www.researchgate.net/publication
- Alamro, hasan (2014):" Assistant professor, Department of Economics and Bossiness, Mutah University, Jordan". University of Mu'tah. Amman. Jordan.
- AL AWAD(2010):" The Role of Manufacturing in Promoting Sustainable Economic Growth in the GCC', Institute for Social & Economic Research (ISER) Zayed University. The United Arab Emirates